

إدارة موارد التراث - العمارة - في المملكة العربية السعودية. وجهة نظر

د. عبد الناصر الزهراني

رئيس قسم إدارة موارد التراث والإرشاد السياحي

جامعة الملك سعود كلية السياحة والآثار

إدارة موارد التراث:

يعدّ التراث ثروة حضارية تمثل قيم وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد شعوبه، ولأن التراث يمثل هوية الأمة، كان لابد من التمسك بأصالته والحفاظة عليه، فهو التاريخ المادي، والمرآة الحقيقية لأي حضارة. وعلاقة الإنسان بتراثه علاقة عضوية تتمثل في هويته، وترتبط في وعيه بأبعاد تاريخية ودينية وثقافية واجتماعية وسياسية على حد سواء. وتعلق الإنسان المسلم بتراثه امتداداً لشعوره بالله والكون والحياة. ظهرت مشكلات التراث والهوية مع بداية العصر الحديث وبواكير النهضة في البلدان العربية، بعد عصور الانحطاط واصطدام الثقافة الإسلامية بالثقافة الأوروبية منذ أيام حملة نابليون على مصر، ثم ما تلا الاحتلال الغربي البغيض لمعظم الأراضي العربية والإسلامية، فمن خلال تلك الحملة وما رافقها من بعثات عرفت البلاد الإسلامية علوم الغرب وتقنياته، وبدأت البلدان العربية تتحرك محاولةً لتحديد موقفها وإظهار هويتها أمام هذا الدخيل وحضارته الوافدة. ومن هنا شهدت البلاد العربية ظهور أفكار جديدة تفصل الإنسان عن بيئته وعاداته وتقاليدته وحتى عن إسلاميته، محاولةً اللحاق بالركب الحضاري. ومنذ ذلك الحين بدأت معركة التراث والحداثة تقوم على مصراعيها، وأخذ الاتصال بالحضارة الوافدة يتجلى في كافة مجالات الحياة، وبدأ ظهور تيارات ومدارس مختلفة. فما هو التراث.

مفهوم التراث

ويعدّ التراث ثروة لا تقدر بثمن ولا يمكن أن تعوض. ويمكن تعريفه على أنه: "مجموع قيم، ومعتقدات، وآداب، وفنون، ومعارف، جميع نشاط الإنسان المادي والمعنوي، وهو ناتج عن تراكم خبرات المجتمع، وهو شاهد على تاريخ الأمة وأحوالها. ويتميز بأنه مكون من بنى مترابطة، ومتكاملة الأجزاء، ومتداخلة في كثير من الأوقات، ومنه ما هو ثابت ومنه ما هو متغير".

ويمكن تقسيم التراث إلى قسمين:

1- تراث مادي.

2- وتراث غير مادي يسمى بالمأثورات الشعبية (فلكلور)¹.

التراث المادي

يشمل التراث المادي القطع الأثرية والمعالم والمباني والأعمال واللوحات الفنية والزخارف ... إلخ. ويمكن تقسيمه إلى:

¹ ترجم هذا المصطلح في مجمع اللغة العربية وأصبح يعرف بالمأثورات الشعبية، لذلك سنستخدم مصطلح مأثورات شعبية بدلاً عن الفلكلور.

1- تراث ثابت مثل:

- أ- المباني والمواقع الأثرية، ومسكن الكهوف، والقرى والأحياء القديمة والتقليدية، والمعالم والأعمال المعمارية، ومجموعة المباني التراثية سواء متصلة أو منفصلة وكل ما يتعلق بالمباني من نقوش وزخارف معمارية ويكون ثابتاً.
- ب- النقوش والرسوم على الصخور.
- ج- المراكز التاريخية، والمتاحف، والمكتبات وما يتعلق بها.
- د- المحميات النباتية والحيوانية والطبيعية، والحدائق التاريخية، وحدائق الحيوان والنبات، والمحميات المائية.
- هـ- الرموز الوطنية الثابتة التي تقرر أهميتها الدولة.
- و- التراث الطبيعي ويشمل المواقع ذات الجمال الطبيعي والتكوينات الجيولوجية التي تحوي قيم علمية وجمالية.

2- تراث منقول ويقصد به أنه يمكن نقله من مكان إلى آخر مثل:

- أ- القطع الأثرية والتراثية ومنتجات الحرف والصناعات التقليدية.
- ب- الآثار المنقولة التي مضى عليها أكثر من ثلاثمائة عام كالنقوش والعملات والأختام المحفورة (نظام الآثار في المملكة العربية السعودية يحددها بـ 200 سنة، ويجوز لدائرة الآثار أن تعتبر من الآثار التي ترجع إلى عهد أحدث إذا رأت أن لها خصائص تاريخية أو فنية "نظام الآثار 1399").
- ج- الممتلكات المادية المتعلقة بالتاريخ، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والتاريخ الحربي والتاريخ الاجتماعي.
- د- المجموعات والنماذج النادرة من مملكتي الحيوان والنبات ومن المعادن... إلخ.
- هـ- الأشياء ذات الأهمية الفنية ومنها:
 - الصور واللوحات والرسوم المصنوعة كلياً باليد أياً كانت المواد التي رسمت عليها أو استخدمت في رسمها.
 - التماثيل والمنحوتات الأصلية المتحركة أياً كانت المواد التي استخدمت في صنعها.
 - الصورة الأصلية المنقوشة أو المطبوعة على حجر منقول.
 - المخطوطات النادرة والكتب المطبوعة في عهد الطباعة الأول، والكتب والوثائق والمطبوعات القديمة ذات الأهمية الخاصة (من الناحية التاريخية أو الفنية أو العلمية أو الأدبية... إلخ)، سواء كانت منفردة أو في مجموعات.
 - طوابع البريد والطوابع المالية وما يماثلها، منفردة أو في مجموعات.
 - المحفوظات بما فيها المحفوظات الصوتية والفوتوغرافية والسينمائية.
 - قطع الأثاث التي تزيد عمرها على مائة عام والآلات الموسيقية القديمة (الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي 1985م ص 64-65).

3- الحرف والصناعات التقليدية

عرفت الحرف والصناعات التقليدية منذ القدم ويمكن تعريفها كما جاء عن اليونسكو: "المنتج الذي ينتجه الحرفي يدوياً أو بالاستعانة بالآلات على أن يبقى العمل اليدوي رئيساً في عملية الإنتاج. ويعدّ الإنتاج الحرفي غير محدد بكمية إنتاج معينة أو مواد محدد على أن تكون مواد خام مستديمة. وتحدد طبيعة المنتج الحرفي كونه منبثق شكلاً ومادة عن حاجة نفعية أو جمالية أو فنية أو إبداعية أو ثقافية أو زخرفية أو تقليدية، وهي على أية حال ذات رمزية دينية واجتماعية" (مرجع ...).

التراث غير المادي

4- المآثورات الشعبية

وتشمل جميع الممارسات والتصورات والمعتقدات والمعارف والمهارات المطلوبة لإتقان المعرفة التقليدية وما يرتبط بها من الأدوات والقطع والمنتجات اليدوية. وهذا التراث الثقافي (المآثورات الشعبية) يتوارث جيلاً بعد جيل وتبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة. وهو ينمي لديها الإحساس بحويتها والشعور باستمراريتها ويعزز احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية (اليونسكو ...). ومن المآثورات الشعبية ما هو مادي ومنه ما هو قولي ومنه ما هو حركي. وبناءً على ذلك يمكن تقسيمها إلى:

1- المعتقدات والمعارف الشعبية.

2- العادات والتقاليد الشعبية.

3- الأدب الشعبي وفنون المحاكاة.

4- الثقافة المادية والفنون الشعبية.

لماذا الاهتمام بالتراث؟

ولما يحمل التراث من قيم وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد، وأنه يمثل ذاكرة الأفراد والأمة، كان لابد من المحافظة عليه لأسباب عديدة منها:

1- أن هذه الممتلكات الثقافية مصدر من مصادر المعرفة فهي مستودع خبرات الأمم. قال تعالى في سورة غافر

آية 21: "أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم، كانوا هم أشد منهم قوة

وءائاراً في الأرض ... الآية". وقال تعالى: "أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم،

كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها ... الآية" الروم آية 9.

2- أنه يمثل هوية المجتمعات البشرية، فتراث الأمة هويتها الذي تجتمع عليه، ويعدّ من مقدساتها التي يجب أن

تصان ويحافظ عليها جيل بعد جيل.

3- أن التراث يحمل قيم ورسائل مختلفة (دينية، وتاريخية، واجتماعية، وروحية، وفنية، ... إلخ). فمنازل المساجد

تظهر قيم ورسائل لكل ناظر إليها، وكذلك المتاحف والمعارض وغيرها.

- 4- أنه وسيلة للتعارف والسلام بين الشعوب والمجتمعات، فكل مجتمع له تراث خاص به فمن خلال التعرف على تراث أي مجتمع تستطيع أن ترسم صورة لذلك المجتمع. فالعمارة في الجزيرة العربية، بشكل عام، تمثل البساطة، وتعطي دلالة عن القيم الاجتماعية والثقافة لسكان الجزيرة العربية.
- 5- يعدّ التراث مصدراً من مصادر الدخل القومي بما له علاقة بالجذب السياحي. إضافة كونه مصدراً من مصادر إيجاد فرص العمل.
- 6- أن التراث، المادي، غير قابل للتجديد فإذا ما أُلّف ممتلك تراثي أو أُزيل من الوجود فإنه لا يمكن أن يعود كما كان، ولا يمكن إعادة أصالته بعد تدميره.
- 7- أن التراث يربط الحاضر بالماضي.
- 8- أن هذا التراث يمثل تاريخ الأمة الأصيل حيث يعدّ روح الوطن ووجدانه.
- 9- أن هذا التراث يمثل تفاعل الناس مع بيئتهم، حيث تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية على هذا التراث.
- 10- تعرضه لعمليات النهب والسلب المتزايدة التي ظهرت في مناطق كثيرة من العالم.

إدارة موارد التراث ومفهومه

يعتمد نجاح أي مؤسسة، بعد الله، على حسن إدارتها. وتعرف الإدارة بأنها: "تنظيم نشاط بشري جماعي - هادف (المطيري 1990م ص 1)". وأيضاً أنها: فن وعلم سلوك التعامل مع الأفراد وتحقيق التعاون بينهم وتنسيق جهودهم من أجل تحقيق أهداف المشروع. والإدارة من المنظور التنظيمي هي: إنجاز أهداف تنظيمية من خلال الموارد البشرية والمادية (عسكر ص 23). والإدارة عملية مستمرة ومتكاملة تبدأ بتحديد الهدف ثم رسم الطريقة المثلى للوصول إليه عن طريق ممارسة الإدارة من خلال القيام بالوظائف الإدارية الخمس الأساسية (التخطيط - التنظيم - التوظيف - التوجيه - الرقابة).

عناصر الإدارة بمفهومها الحديث تتكون من:

- 1- فرد أو مجموعة من الأفراد يتميزون بقدرات وخبرات خاصة.
 - 2- مجموعة من الأنشطة والوظائف التي تمارس (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمحاسبة والتسويق ... إلخ).
 - 3- المعارف والمفاهيم والأساليب الإدارية.
 - 4- الموارد البشرية والمادية.
 - 5- المحيط الخارجي للمشروع (بيئة المشروع) (عسكر 1997م ص 23-24).
- ولإدارة موارد التراث مهام تشمل توعية الجمهور بأهمية التراث، بشكل عام، وقبول وتطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية مع مراعاة القوانين والعادات المحلية، وتحديد عملية تنفيذ أكثر الوسائل قبولاً للصيانة واستخدام وحماية التراث الذي تحت إدارتها.
- ولا يمكن الحفاظ على التراث إلا بوجود العدد الكافي من العاملين المدربين بدءاً بأعلى المستويات الإدارية حتى الحرفيين والمشرّفين والمهن المساندة والاختصاصيين في مختلف المهن (فيلدن و بوكا ص 65).

الأسس العامة لإدارة التراث:

عند إدارة التراث لابد من احترام الأسس العامة التالية:

- 1- أن الهدف من إدارة التراث هو المحافظة عليها (الميثاق الدولي لإدارة التراث 1990م المادة السادسة)، وصيانتها بصورة دورية.
- 2- أن المحافظة على التراث يشمل المحافظة على أصالته، وللأصالة جوانب رئيسة يجب إحترامها جميعاً وهي الأصالة في المواد و التصميم والحرفة وفي الوضعية (كما نصت عليه وثيقة نارا - اليونسكو 2005م).
- 3- المحافظة على قيم التراث، وفي بعض الأحيان قد نحتاج إلى التضحية ببعض القيم القليلة الأهمية لمصلحة تحقيق الاستخدام، لكن يجب أن يكون ذلك بأقل قدر ممكن (ميثاق البندقية 1964م المادة رقم 11).
- 4- إن المحافظة على التراث يجب أن تتم وفق المعايير والقوانين والمواثيق المحلية والدولية (نظام الآثار في الدولة المعنية وميثاق البندقية 1964م، وميثاق لاهور 1980م، وميثاق واشنطن 1987م وميثاق نارا 1994م).
- 5- إتباع الشروط والمعايير الدولية في اختيار وظيفة إعادة استخدام التراث (انظر ميثاق البندقية مادة رقم 5) مع دراسة الجدوى الاقتصادية.
- 6- لإقامة أي نشاط، أو معرض، أو نشاط تجاري، أو تعليمي، أو ترميم أو إعادة تأهيل... إلخ، فإنه يجب وضع خطة مدروسة معدة من قبل فريق من عدة متخصصين، كل في مجاله، (معماري، أثري، حربي، متخصص في المآثورات الشعبية، أمين متحف، مرمم،... إلخ)، قد يُحتاج إليهم جميعاً أو بعضهم حسب النشاط، مع أخذ الموافقة عليه من الجهات المعنية، ويجب تقسيم مدة تنفيذ الخطة إلى فترات طويلة أو متوسطة أو قصيرة، حسب النشاط.

وظائف الإدارة في إدارة موارد التراث:

الوظيفة الأولى: التخطيط

يعدّ التخطيط، في إدارة موارد التراث أو غيره، القاعدة التي تقوم عليها الوظائف الإدارية الأخرى. والتخطيط ظاهرة صحية أساسية من ظواهر العصر الحديث، وهو وسيلة عامة يمارسها المجتمع على مستوى الدولة والمؤسسة والأفراد، وهو عملية مستمرة لتحقيق الأهداف، وهو وسيلة وليس غاية.

ويشمل التخطيط:

- وضع أهداف إدارة موارد التراث واستراتيجياتها وسياساتها وإجراءاتها وتنبؤاتها.
 - وإعداد ميزانية إدارة موارد التراث التقديرية ووضع برامج عملها والجدول الزمني الخاصة بها.
- وتعدّ عملية اتخاذ القرارات جزءاً من وظيفة التخطيط، فالتحذ القرار يتطلب الاختيار من بين البدائل المتاحة وطرق سير الأمور التي سيقوم بها الأفراد والإدارات والمؤسسة لمدة أيام وشهور وحتى سنوات قادمة.

الوظيفة الثانية: التنظيم

وترجع أهمية التنظيم إلى حقيقة أن العملية الإدارية لا تخرج إلى حيز الوجود والواقع إلا في إطار تنظيم شامل، كما تتوقف فاعليتها على شخصية هذا التنظيم والمبادئ التي يسير عليها.

الوظيفة الثالثة: التوظيف

تعدّ الموارد البشرية من أهم الموارد في مشروع إدارة موارد التراث. وهي المطالبة بتحديد وجذب والمحافظة على العاملين من الموظفين المؤهلين والفنيين والحرفيين من من يعمل في البناء بالحجر والطين وغيره، والمليس والمبلط ... إلخ، والمرممين وغيرهم لملأ الأماكن الشاغرة فيها من خلال التوظيف.

الوظيفة الرابعة: التوجيه

بمجرد الانتهاء من صياغة خطط إدارة موارد التراث وبناء هيكلها التنظيمي وتوظيف العاملين فيها، تكون الخطوة التالية في العملية الإدارية هي توجيه العاملين لتحقيق الأهداف المخطط لها سلفاً، ويقصد بها توجيه المرؤوسين ليقوموا بالأعمال المطلوب تنفيذها طبقاً للخطة التي تم وضعها في إطار التنظيم المعتمد.

الوظيفة الخامسة: الرقابة

تهدف الرقابة إلى التأكد من أن التنفيذ أو العمل أو نشاط المرؤوسين مطابق للأهداف الموضوعه في الخطة، لذلك ترتبط الرقابة بوظيفة التخطيط، والغرض الأساسي من الرقابة هو تحديد مدى نجاح وظيفة التخطيط، وتتضمن وظيفة الرقابة قياس وتصحيح أداء المرؤوسين والموظفين عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع في الخطة الموضوعه.

إدارة التراث العمراني

مقدمة:

تمثل المملكة العربية السعودية أكثر 80% من مساحة الجزيرة العربية، يحدّ تبلغ مساحتها أكثر من مليونين كيلومتر مربع. ودلت الاكتشافات على أن الإنسان استقر في الجزيرة العربية منذ فترات موعلة في القدم، ويظهر ذلك في الأدوات التي كشف عنها في الشويحية في منطقة الجوف شمال المملكة العربية السعودية، وفي الدوادمي ووادي فاطمة. وظهرت أولى المستوطنات المدنية في الألف الثالث قبل الميلاد، وظهرت مدن ذات أسوار عظيمة في تيماء، وظهرت ممالك مثل مملكة ديدان في العلا وقرية الفاو جنوب المملكة العربية السعودية. وفي القرن الأول قبل الميلاد ظهر في شمال غرب الجزيرة مملكة الأنباط ومن أهم مدنها الحجر (مدائن صالح).

وبعد القرن الأول الميلادي وحتى ظهور الإسلام ظهرت الإمارات العربية ومنها إمارة الغساسنة في الشمال الغربي والمناذرة في الشمال الشرقي وأدت الاضطرابات والفوضى الى تقلص التجارة وبالتالي إنكماش المدن الحضارية القائمة على طرق التجارة وتدهورت المدن الزراعية واستمر هذا الوضع قائماً حتى ظهور الإسلام.

يعدّ ظهور الإسلام منعطفاً حاسماً في تاريخ شبة الجزيرة العربية حيث حققت الدولة الإسلامية الناشئة أول وحدة شاملة لأجزاء شبة الجزيرة العربية المختلفة وقد أثرت الجزيرة العربية تأثيراً فعالاً في المرحلة الأساسية من تكوين الدولة الإسلامية بدءاً من فترة البناء وماتالها من مراحل التوسع والانتصارات في العصر الذهبي للإسلام وأنشئت الطرق التجارية وطرق

الحج و أقيمت مرافق حيوية عديدة لخدمة قوافل الحج والتجارة تتمثل في إنشاء المنازل والمحطات وبناء البرك والسدود وحفر الآبار والعيون والقنوات والقلاع والحصون ولاتزال أثارها باقية على كل من درب زبيدة وطرق الحج المصري والشامي واليمنى. ومنذ منتصف القرن الحادي عشر الهجري ظهرت بالمنطقة قوة جديدة هي الدولة السعودية بفتريتها الأولى والثانية التي حكمت أغلب أرجاء الجزيرة العربية حتى أوائل القرن الرابع عشر الهجري حيث قام الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن (يرحمه الله) بتوحيد مناطق المملكة العربية السعودية.

تنوع التراث العمراني

وتتميزت المملكة العربية السعودية بتنوع تراثها العمراني حسب تضاريسها فهناك: الصحراء حيث تتميز بالحرارة الشديدة والبرودة الشديدة ويتميز التراث العمراني هنا بالعمارة الطينية. وينتشر في وسط وشمال وجنوب (الربع الخالي) المملكة العربية السعودية (في المناطق الصحراوية). وهناك:

المناطق الجبلية حيث تتميز بالبرودة شتاءً ومعتدلة صيفاً، ويكثر فيها الأمطار. ويتميز التراث العمراني هنا بالعمارة الحجرية. وتنتشر في جنوب غرب المملكة العربية السعودية. وهناك:

مناطق تامة حيث تتميز الحرارة طول السنة. ويتميز التراث العمراني هنا بالعمارة النباتية. وتنتشر على الساحل البحر الأحمر والخليج العربي. وهناك:

طراز المنطقة الغربية حيث الرطوبة العالية طول السنة، ويعكس هذا التراث العمراني التأثيرات الوافدة في العمارة حيث يستخدم زخارف الجص والخشب والمشربيات وإدخال تفاصيل تستجيب للمناخ الرطب.

الجهود التي بذلت للتراث العمراني

وكالة الآثار

جامعة الملك سعود

وزارة الشؤون البلدية والقروية

الهيئة العليا للسياحة والآثار

الهيئة العليا لتطوير الرياض، وغيرها من الهيئات.

وكالة الآثار

كان لوعي حكومة المملكة العربية السعودية بأهمية مورثها الثقافي أن أصدرت الدولة قرار مجلس الوزراء برقم 727 في 8 ذو القعدة من عام (1383هـ) بالموافقة من حيث المبدأ على إيجاد دائرة الآثار وترتبط بوزارة المعارف. ثم صدر المرسوم الملكي الكريم برقم م/ 26 في تاريخ 23 جمادى الثاني من عام (1392هـ) بالموافقة على نظام الآثار وتشكيل المجلس الأعلى للآثار، الذي يتكون من سبعة وسبعين مادة. تم في هذا النظام تعريف بالأعمال المناطة بالمجلس الأعلى لآثار وتعريف بالآثار الثابتة والمنقولة، والاتجار بالآثار، وتصديرها والتنقيب عنها وعقوبات مخالفتي هذا النظام.

وصدر عنها كتاب "مقدمة عن آثار المملكة العربية السعودية" في عام (1395هـ). ثم عام (1396هـ) أصبحت وكالة مساعدة للآثار والمتاحف، وصدر أول عدد لجمعية الآثار العربية السعودية (أطلال) عام (1397هـ)، ثم صدر قرار معالي وزير المعارف رقم 893 بتاريخ (1418هـ) بأن تكون الوكالة مرتبطة مباشرة بمعالي الوزير. وقد قامت الوكالة بطبع وترجمة الكثير من رسائل الدكتوراه والماجستير.

جامعة الملك سعود

ممثلة في:

كلية السياحة والآثار (قسم الآثار والمتاحف سابقاً).

وكلية العمارة والتخطيط

وزارة الشؤون البلدية والقروية

من أبرز أنشطة الوزارة برنامج العناية بالتراث العمراني ودراسته وتوثيقه وتصنيفه والاستفادة منه. وقد بدأ هذا البرنامج عام 1408هـ ولازال مستمراً حتى اليوم. وقد أصدرت الوزارة كتاب التراث العمراني في المملكة العربية السعودية، الذي يعدّ مرجعاً في مجاله، ودليل المحافظة على التراث العمراني.

الهيئة العليا للسياحة والآثار

انطلاقاً من اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بتحقيق التنمية الشاملة في البلاد ودعم الاقتصاد الوطني، فقد صدر قرار مجلس الوزراء المؤقر ذو الرقم (9) بتاريخ 1421/1/12هـ بإنشاء الهيئة العليا للسياحة، ونص القرار على ضم وكالة الآثار والمتاحف إليها. وقامت الهيئة بدراسة وإعداد العديد من التقارير الخاصة بالتراث بشكل عام والتراث العمراني بشكل خاص.

الهيئة العليا لتطوير الرياض

- مشروع المسح التراثي للمباني الطينية بمدينة الرياض 1421هـ.
- في 33 حي من أحياء الرياض، العدد الإجمالي للمباني الطينية 15.507 وتمثل ما نسبته 18.7% من العدد الإجمالي للمباني الواقعة في حدود منطقة الدراسة و 5.5% من عدد المباني على مستوى مدينة الرياض.
- مشروع تطوير مدينة الدرعية الذي يعدّ أكبر مشروع حفاظ على التراث العمراني في المنطقة.

عوامل تلف التراث العمراني

مخاطر بيئية

ماء سواء أمطار وسيول، وارتفاع منسوب المياه، وتجمد الماء، والرطوبة، أملاح، حرارة، رياح عواصف، غازات حمضية.

عوامل التلف البيولوجي

نباتات حيوانات وطيور وغيرها.

مخاطر بشرية

حجر المباني والقرى والأحياء التقليدية، استخدام المركبات في داخل الأحياء التقليدية، حرائق، أعمال الهدم والتدمير والتخريب والإهمال. استخدام مباني التراث العمراني في بعض المناطق كأوكار للفساد.

عناية المملكة العربية السعودية بالتراث العمراني

كثرت الدعوات حول الحفاظ على التراث العمراني بين الحفاظ عليه دونما تغيير، والأخرى توثيقه ثم إزالته، وبين هذه وتلك يمكن اتخاذ العديد من المواقف التي تجمع بين الحفاظ والإزالة. وقد لقي التراث العمراني في المملكة العربية السعودية اهتماماً واضحاً تشكل تجربة فريدة من أهمها:

1- تبنت حكومة المملكة العربية السعودية "جائزة الملك فهد للعمارة الإسلامية"، الذي يجسد اهتمامها الفكري والحضاري بالتراث العمراني على أوسع نطاق.

2- توجيه خادم الحرمين الشريفين معالي وزير الشؤون البلدية والقروية بأن تحتفظ كل مدينة وبلدة بجزءها التقليدي.

3- إنشاء "جائزة الأمير سلطان بن سلمان للتراث العمراني". حيث تهدف الجائزة إلى إيجاد وعي مجتمعي بمفهوم

العناية بالتراث العمراني والحفاظ عليه وتطويره وتشجيع التعامل معه كمنطلق لعمارة مستقبلية أفضل، ينبع من ثوابت العمارة الأصيلة للمملكة العربية السعودية وحفزاً إلى الإبداع في مجالات التراث العمراني المختلفة. كما

تشمل الجائزة ثلاثة فروع هي:

○ المشروع العمراني.

○ الحفاظ على التراث العمراني.

○ بحوث التراث العمراني.

4- مشروع الجنادرية والقرى الشعبية ضمن فعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الذي يحظى براعية رسمية من أعلى المستويات.

5- من التجارب التي قامت بها حكومة المملكة:

○ تجربة الحفاظ على حي الطريف في الدرعية.

○ تجربة الحفاظ على حي البحيري في الدرعية.

○ تجربة مدينة جدة في الحفاظ على التراث العمراني بوسط المدينة وإعادة تطويره.

○ تجربة قرية مفتوحة في مدينة أبها، التي تمتد على مساحة سبعة آلاف متر مربع، والتي مازالت تحتفظ ببعض الأنماط المعمارية المحلية.

6- ظهور أنماط من العمارة المعاصرة تجمع بين الأصالة والآخذة بالتقنية الحديثة ويتمثل ذلك في:

○ قصر الحكم في الرياض والدوائر الحكومية المساندة والمساجد الجامعة والأسواق والساحات المفتوحة.

○ حي السفارات، الذي يقع شمال غرب مدينة الرياض، الذي يتسم بتصميم مبانيه ومنشآته بالطابع المعماري التقليدي.

7- كما لوزارة الشؤون البلدية والقروية برنامج للتراث العمراني لدراسته وتوثيقه وتصنيفه والعناية به والاستفادة منه.

وقد بدأ هذا البرنامج عام 1408هـ ولازال مستمراً حتى اليوم. ويهدف هذا البرنامج إلى:

○ اتخاذ القرار بشأن ما يجب الحفاظ عليه وتطويره.

○ الطريقة التي يمكن بها الحفاظ على المناطق الغنية بالتراث العمراني وطرق إحيائها.

- وضع تقييم شامل للأنماط العمرانية وإعداد الطرق الإرشادية للتصميم العمراني لكل منطقة للاستفادة منها في تخطيط المناطق الحديثة.
- التأكيد على أهمية التراث العمراني والحفاظ عليه من خلال إشراك الأمانات والبلديات في هذا البرنامج.
- بث الوعي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بأهمية التراث العمراني.

الوضع الحالي للتراث العمراني

- ليس هناك جهة واضحة مسؤولة عن التراث العمراني.
- ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة في حماية وصيانة المباني التراثية.
- هناك نقص واضح في المعلومات الخاصة بالمواقع التراثية في مختلف مناطق المملكة.
- قصور سياسات وأساليب التخطيط العمراني وأنظمة البناء والهدم والإزالة التي تتبعها الأمانات والبلديات وغالبتها تتجاهل التراث العمراني.
- لا توجد في البلديات أقسام معنية بالحفاظ على هذا التراث.
- غياب التشريعات والأنظمة والسياسات العامة التي تلزم المؤسسات والأفراد بالحفاظ على التراث العمراني.
- ضعف مصادر التمويل المالي وعدم وجود مخصصات مالية معتمدة من وزارة المالية لإعادة إحياء التراث العمراني في مدن ومناطق المملكة.
- معظم المباني التراثية ذات ملكية خاصة ويشترك فيها أكثر من شخص.
- عدم رغبة الجمهور في المحافظة على التراث العمراني.
- عدم العناية بالجوانب الإعلامية والتوعوية والتشجيعية للحفاظ على التراث العمراني.
- غياب خطط وآليات وبرامج التنفيذ الخاصة بإعادة إحياء التراث العمراني.
- غياب المواصفات الفنية والضوابط المنظمة الملزمة لأعمال ومشاريع الترميم والحفظ.
- قلة الدراسات الفنية والاقتصادية عن جدوى استثمار القطاع الخاص لمواقع التراث العمراني.
- قلة الخبرات الفنية على مستوى الأفراد والشركات في استثمار مواقع التراث العمراني.
- نقص الكوادر الفنية المؤهلة في الجهات التي ينتظر منها الحفاظ على التراث العمراني.
- لا يوجد في المدارس أو الجامعات ما يحض على المحافظة على التراث، بشكل عام، والتراث العمراني بشكل خاص. (بعض هذه النقاط من الهيئة العليا للسياحة والآثار)

التوصيات

توصي هذه الورقة بالآتي:

1. إيجاد ميثاق للمحافظة على التراث العمراني.
2. تفعيل أوجه التعاون بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والهيئة العليا للسياحة والآثار والجامعات السعودية لتفعيل دور البحوث العلمية.
3. إنشاء جمعية للحفاظ على التراث العمراني.
4. تأسيس صندوق وطني لدعم التراث العمراني.

5. عمل دورات تأهيلية لجميع من يتعامل مع التراث العمراني، في جميع المجالات.
6. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال الحفاظ على التراث العمراني.
7. تطوير أنظمة التراث العمراني.
8. تصنيف التراث العمراني القابل للاستثمار وتفعيله.
9. زيادة نشر الوعي بين المواطنين بشكل عام.
10. إنشاء نواة لإدارة موارد التراث العمراني تشتمل على:
 - مركز للتدريب على الحرف اليدوية بشكل عام والمعمارية بشكل خاص.
 - إنشاء نظم المعلومات الجغرافية (geographic Information System - GIS).
 - إنشاء نظم تحديد المواقع العالمي (Global Position System - GPS).
 - إنشاء الاستشعار عن بعد (Remote Sensing Data).

المراجع

1. اليونسكو 1985م، الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي.
2. اليونسكو 2005م، المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي. اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. مركز التراث العالمي. موقع على الإنترنت:
<http://whc.unesco.org/en/gidelines>
3. عسكر، د. سمير أحمد 1997م، أصول الإدارة. دار القلم، الإمارات العربية المتحدة، دبي.
4. الهيئة العليا للسياحة والآثار.
5. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
6. وزارة الشؤون البلدية والقروية.

المراجع الأجنبية

- 1- Armstrong, M. 1986, A Handbook of Management Techniques. Published by Kogan Pag.
- 2- McManamon, F. P. 1996, The Antiquities Act – Setting basic preservation policies. CRM 19 (17): 18-23.
- 3- Cultural Resource Management Guideline 11 June 1998.
- 4- http://wikipedia.org/wiki/cultural_Resources_Management